علاقة التمويل بالاقتراض من المصارف المتخصصة المصرية فى ربحية المشروعات الصغيرة

فتحية المبروك على جاب الله

الملخص:

تعد المشاريع الصغيرة من أهم المشروعات التى تساهم فى تسيير عجلة الاقتصاد والنمو فى الكثير من بلدان العالم فى مجالات عدة، وبالرغم من ذلك فهى تواجه مشاكل عدة من أهمها التمويل، وهو محور اهتمام هذه الدراسة، حيث تكمن مشكلة الدراسة في محدوية وعدم تنوع مصادر التمويل فى المشروعات الصغيرة.وقد قامت الدراسة على الفرض الرئيسي بحيث ينص على أنه "لاتوجد علاقة معنوية بين التمويل بالاقتراض الربحية فى المشروعات الصغيرة.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذى تقوم به المصارف المتخصصة المصرية فى تمويل المشروعات الصغير.

تمثلت أهمية الدراسة فى توسيع قاعدة الاستثمار فى البنوك حيث تمثل المشروعات الصغيرة سوقاً جديداً وكبيراً للهيئات التمويلية.

يتكون مجتمع الدراسة من ملاك المشروعات الصغيرة، كذلك من مسئولي الائتمان فى بنك التنمية والائتمان الزراعى وبنك التعمير والإسكان.

وقد توصلت الدراسة من خلال اختبارات الفروض، باستخدام معامل الارتباط بيرسون، إلى أن التمويل بالاقتراض له علاقه ارتباط الربحية للمشروعات الصغيرة.

وقد أوصت الدراسة على توحيد الجهات المشرفة والمسئولة على تنمية هذا القطاع والتنسيق بين الجهات من حيث المسئوليات والتخطيط والإشرف والرقابة والدعم والتطوير، وأيضاً إلغاء الضمانات ويكفى ضمان المشروع فقط، وفتح قروض تمويليه جديد للمشروعات الصغيرة عن طريق الموسسات المالية.

Abstract:

Small enterprises are one of the most important businesses which contribute to growth and economy in many countries all over the world and in several fields. However, they face several problems and the most important of which is financing. Financing the subject of this study where the problem of study lies in the limited and non-diversified sources of financing small businesses. The study is based one main hypothesis which states that "there is no significant relationship between financing by debt and the profitability of small enterprises".

The study also aimed to identify the role played by the Egyptian specializing banks in financing small businesses.

The importance of study stems from a collection of points and the most important of which are as following: the importance of this study stems from the scientific addition to the Arab libraries and knowledge and from extending the base of investment in banks as small businesses represent a new and huge market for financing agencies.

The population of study consists of the owners of small businesses. The second population of study is credit officials in Development and Agricultural Credit Bank, and Housing and Development Bank.

Through testing the research hypotheses using Pearson correlation coefficient, the study found that financing by

borrowing has a relationship with the profitability of small businesses.

The study recommended that it is important to unite the agencies which are responsible for and which oversight the development of this sector. In addition, there should be coordination among agencies in terms of responsibilities, planning, oversight, control, support, and development. Finally, it is necessary to abolish collateral and it is sufficient to use the business itself only as collateral and financial institutions should provide new financing loans for small businesses.

الجزء الاول: الاطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة:

تعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها، إذ يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي ٢.٤٥ مليون مشروع، وتساهم بنسبة ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي المصري. كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٠% من مشروعات القطاع الخاص، وتستوعب ما بين ٦٥ إلى ٧٥% من العمالة.

يبلغ حجم الاحتياجات التمويلية السنوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالقطاع الرسمي في مصر حوالي مليار دولار سنوياً، لكن الدراسات تشير إلى أن الجهات التمويلية لا تلبي أكثر من ١٠% من هذه الاحتياجات. ويتعامل حوالي ٥% فقط من تلك المشروعات مع المصارف، كما تتراوح نسبة التمويل الموجه من المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين ٣ و٤% فقط من إجمالي محافظها الائتمانية.[(i)]

"تتمحور مشكلة الدراسة فى محدودية وعدم تنوع مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة"

فرضية الدراسة:

" لا توجد علاقة ارتباط بين التمويل بالاقتراض و الربحية في المشروعات الصغيرة."

أهداف الدراسة:

١- التعرف بالمشروعات الصغيرة وما يميزها عن المشروعات الكبيرة.
٢- التعرف على الدور الذى تقوم به المصارف المتخصصة المصرية في تمويل المشروعات الصغيرة.

٣- التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه تلك المشروعات للحصول على التمويل المطلوب.
٤- التعرف على الإجراءات المطلوبة لمنح المشروعات الصغيرة التمويل المطلوب.
٥- بيان مدى كفاءة وفعالية التمويل الممنوح في تحقيق الأهداف الأساسية للمشروعات الصغيرة.

أهميه الدراسة:

ترجع أهمية البحث للعديد من الاعتبارات العلمية والتطبيقية كما يتضح على النحو التالى:

١- الأهمية العلمية:

- تنبع اهمية الدراسة للمكتبات العربية والعلم ماتقدمه من اضافةعلميه جديدة .
- ابراز دور المصارف المتخصصه المصرية فى تمويل المشروعات الصغيره.

٢- الأهمية التطبيقية:

- توسيع قاعدة الاستثمار في البنوك حيث تمثل المشروعات الصغيرة سوق جديد وكبير للهيئات التمويلية.
- تمويل المشروعات الصغيرة يؤدي إلي توزيع مخاطر الائتمان للبنوك.
- اتجاه البنوك حالياً للتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة لتحقيق الاستفادة من قرار البنك المركزي المصري رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢٠٠٨، بإعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي القانوني (١٤%) بمقدار ما تمنحه من ائتمان للمشروعات الصغيرة.

الجزء الثانى: الإطار المفاهيمى للدراسة

أولاً: البنوك المتخصصة:

١.١ مقدمة:

تعد البنوك المتخصصة أحد الدعائم الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية حيث أنشأت الكثير من الدول العديد منها تطلعاً لتقديم المزيد من التمويل المتوسط والطويل الأجل، وبما يخدم احتياجات التنمية محلياً وإقليمياً ودولياً، وتكمن أهميتها في عملية التنمية من خلال ارتباطها المباشر بتمويل الحاجات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أكثر من التمويل الجاري لرأس المال وتعتمد تلك البنوك بشكل أساسي على دعم الدولة لها لتمارس نشاطها نتجيه للتطورات الاجتماعية والاقتصادية وتشعب مجالات الاستثمار وتنوعها، وتدخل الدولة فى بعض المجالات الاقتصادية هادفة من وراء ذلك حماية المتعاملين مع البنوك، وقد أنشئت أنواع أخرى من البنوك سميت بالبنوك المتخصصة فى مجال معين من المجالات الاستثمار كالبنوك الزراعية والعقارية وبنوك الاستثمار وغيرها.

سعت العديد من الحكومات عبر العالم إلى تأسيس بنوك متخصصة تغطى النقص فى التمويل الذى تعانى منه بعض القطاعات،بسبب المخاطر التى تكتنفها أو الحجم الضخم فى التمويل الذى تحتاجه وأحياناً طول فترة التمويل المطلوبة.[ii]

٢.١ البنوك المتخصصة:

هى التى تقوم بالعمليات المصرفية التى تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادى وذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتى لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الرئيسية.[iii]

١.٢.١ أشكال البنوك المتخصصة:

أ- البنوك الصناعية:

هي منشآت مالية متخصصة في التمويل الصناعي عن طريق منح القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الآجال للمشروعات الصناعية القائمة بجانب

المساهمة في تأسيس وإنشاء المشروعات الصناعية الجديدة وإجراء دراسات الجدوى الخاصة بها، وبذلك تنحصر وظائف البنوك الصناعية في:[iv]

- تأمين الموارد اللازمة العمليات الجارية في المشروعات الصناعية بما تنطوي عليه من مواد خام وأجور وخلافه.
- تأمين الموارد اللازمة للعمليات الرأسمالية في المشروعات الصناعية كما في حالة التوسعات والتجديات وإضافة خطوط إنتاجية جديدة.
- تأمين الموارد اللازمة لتأسيس وإنشاء المشروعات الصناعية الجديدة بما ينطوي عليه من دراسات جدوى ومبانٍ والآلات وتجهيزات وخلافه.

ب- البنوك الزراعية:

وهي بنوك متخصصة في تمويل النشاط الزراعي بمختلف صوره عن طريق منح القروض والسلف النقدية والعينية سواء قصيرة الآجال أو متوسطة أو طويلة وتمتد وظائفها لتشمل:

- تمويل العمليات الجارية للمشروعات الزراعية القائمة عن طريق منح السلف النقدية والعينية للمزارعين لتولي أعباء وإعداد وتمهيد الأرض للزراعة والتسميد والحصاد وتربية المواشي والدواجن والمناحل وغيرها.
- تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات الزراعية التى تقوم بزيادة طاقتها الإنتاجية عن طريق إضافة مساحات جديدة أو بشراء الآلات زراعية جديدة أو إنشاء مناحل أو خطوط إنتاج وتسمين دواجن وحيوانات.
- تمويل عمليات التوسع الرأسى لتحسين نوعية وإنتاجية المحاصيل الزراعية والمناحل وغيرها.
- تمويل عمليات استصلاح الأراضى الجديدة بما يحقق هدف التوسع الأقصى.

ج- البنوك العقارية:

هي نوع من البنوك المتخصصة في أنشطة التمويل العقاري، وذلك عن طريق منح الائتمان (طويل الأجل عادة للمستثمرين في مجالات الأراضى والعقارات. ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما يتسع يشمل دخول البنوك

كمستثمرين في عمليات البناء والتشييد باعتبار أن ذلك قد يكون مردوداً اقتصادياً وآخر اجتماعياً[v].

د- بنوك الاستيراد والتصدير:

وهي بنوك تتخصص في تمويل التجارة الخارجية، أي تمويل عمليات الاستيراد والتصدير، فتمنح تسهيلات ائمانية لتمويل عمليات التصدير، حيث تساعد المصانع على إنتاج البضائع المعدة للتصدير كما تقرض المستوردين لتمويل مستورداتهم من البضائع، وتسهل عمليات الاستيراد عن طريق قيامها بفتح الاعتمادات المستندية وقبول الكمبيالات المسحوبة على المستوردين.[vi]

١- المبادئ الأساسية لمنح القروض:

يستند منح القروض في البنوك إلي ثلاثة مبادئ أساسية:

- الأمان. ● السيولة. ● الربحية.

أولاً: الأمان:

بتحقيق الأمان للقرض إذا منح لعميل تتوافر فيه الأهلية للاقتراض وحسن السمعة والخبرة الكافية والمركز المالى المناسب، ليشبع به حاجة ترتبط بنشاطه، وتحقيق زيادة أو مبيعاته، على نحو يتوافر معه للمقترض ايرادات يسمح له بسداد القرض وفوائده في ميعاد الاستحقاق.

ثانياً: السيولة:

يقصد بسيولة القرض إمكانية تحويلة إلي نقد وتبدو أهمية السيولة بوجه خاص بالنسبة لقروض البنوك التجارية التي تعتمد في منحها على الودائع قصيرة الأجل وتتفاوت درجة السيولة في الأنواع المختلفة من القروض تبعاً لمدة التسهيل وقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في موعد الاستحقاق من موارده العادية.

ثالثاً: الربحية:

تعتبر القروض من أهم مصادر الإيرادات في البنوك ومن ثم تبدو أهمية التعرف على العائد الذى يحققه البنك من القرض بعد تغطية تكلفة الأموال التى يقرضها ومصروفاته العمومية والإدارية المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار سياسة

البنك والتزامه بتوزيع نسبة ربح معقولة على أصحاب رأسماله وتكوين الاحتياطيات المطلوبة لدعم مركزه المالى ونموه باستمرار.[vii]

ثانياً: مفاهيم حول المشروعات الصغيرة:

١.٢ مفهوم المشروعات الصغيرة:

يعتبر مفهوم المشروعات الصغيرة من المفاهيم النسبية وليست المطلقة حيث تشير الدراسات الاقتصادية إلي عدم وجود اتفاق بين الباحثين والمختصين والدارسين حول مفهوم محدد للمشروع الصغير ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو اختلاف المعايير المعتمدة من الجهات المختصة لتحديد ماهية المشروع الصغير، إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الآخر ودرجة التقدم الاقتصادي ومستوي معيشة الأفراد، إضافة إلي مدى التقدم في استخدام التكنولوجيا في الصناعة، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا إلى أن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (٧٥) دولة[viii].

التعريف الأمريكي حيث عرفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المشروع الصغير بأنه "ذلك المشروع الذى يتراوح عدد العمال فيه من ٥ – ٢٠٠ عامل".

أما تعريف البنك الدولى للمشروع الصغير فهو "ذلك المشروع الذى يستخدم أقل من (٥٠) عاملاً في الدول النامية وإجمالى أصول ومبيعات الواحد منها ثلاثة ملايين دولار وأقل من (٥٠٠) عاملاً في الدول الصناعية المتقدمة".

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، فيعرف المشاريع الصغيرة بأنها "تلك التى يعمل فيها من ٢٠ إلي ١٠٠ فرد، والمتوسطة تلك التى يعمل فيها من ١٠١ إلي ٥٠٠ فرد أيضاً قسم تصنيف هذه المشاريع إلي فئة الشركات الصغيرة وهي تلك التى يعمل فيها ١٠٠ عامل فأقل وفئة الشركات المتوسطة التي يعمل فيها ١٠٠ عامل وأقل من ١٠٠٠ عامل.

وللملاحظة: فإنه مع تعدد هذه التعريفات وكثرتها إلا أنها في الغالب تعتمد على بعض المعايير والأسس الثابتة ومن أهمها:[ix]

١- معيار حجم العمالة:

حيث يقوم هذا المعيار بتصنيف الشركات حسب عدد العمالة التي تعمل به فكلما زاد عدد العمال دل هذا على كبر هذا المشروعات وبالعكس كلما انخفض عدد العمالة صنف هذا النشاط على إنه من المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، ويعد هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعاً لبساطته وسهولة مقارنته وثباته النسبي بالإضافة إلي وفرة بياناته وسهولة قياسه.

٢-معيار رأس المال:

فإن هذا المعيار يهتم بصورة أساسية بمقدار حجم رؤوس أموال الشركات، فكلما زاد رأس مال الشركة صنفت على أنها شركات كبيرة وكلما انخفض رأس مال الشركة صنفت على أنها من الشركات الصغيرة أو متوسطة ويحظى هذا المعيار باهتمام خاص حيث إنه يعد عنصراً حاسماً في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروعات سواء في المراحل الأولى لإنشاء المشروع أو في عملية التوزيع.

٣- معيار حجم المبيعات:

حيث يعتمد هذا المعيار على قياس حجم المشروعات اعتماداً على حجم المبيعات خلال فترة زمنية معينة، ومع سهولة هذا المعيار وبساطته إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه منفرداً حيث إنه لا يعكس بصورة كلية وضع وحجم المشروع.

٤- معيار التكنولوجيا المستخدمة:

فكلما زاد مستوي التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية وتطورها اعتبر هذا المشروع ضمن المشروعات الكبيرة وذلك لقدرة هذا المشروع على استيراد هذه التكنولوجيا واستيعابها فكلما انخفض مستوي التكنولوجيا المستخدمة في المشروع صنف ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومع تعدد هذه المعايير والأسس واختلافها نجد أن المعيارين (العمالة، رأس المال) من أكثر المعايير شمولاً في الاقتصاديات المختلفة حيث إنها تعتبر أكثر تعبيراً عن واقع هذه المشروعات.

٢.٢ تعاريف المشروعات الصغيرة وفقاً للجهات الرسمية فى مصر:

جدول رقم (١)

تعريف المشروعات الصغيرة فى مصر

م	الجهة	معيار "عدد العمال"	معيار "راس المال"	ملاحظات
١	وزارة الصناعة	١٠:١٠٠عامل	لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد استبعاد قيمه الأرض والمبانى	-
٢	وزارة التخطيط	من٤:١٠عمال	لا يزيد عن ٥٠ ألف جنيه	-
٣	وزارة التخطيط المحلية	-	-	يراعى فقط أن يكون النشاط رسمياً وأن يكون مسجلا فى الاتحاد التعاونى
٤	الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء	٩ مشتغلين فأقل	-	هى منشات يغلب عليها الطابع الفردى ولا يمسك أغلبها دفتر أو حسابات

م	الجهة	معيار "عدد العمال"	معيار "راس المال"	ملاحظات
				منتظمة
٥	الهيئة العامة للتصنيع	-	لا يزيد عن مليون جنيه مصرى	-
٦	الهيئه العربية للتصنيع	١٠:٥٠عامل	لا تزيد قيمة الالات عن نصف مليون حنيه	لا تقل القوى المحركة عن عشرة أحصنة
٧	اتحاد الصناعات المصرية	-	لا يزيد عن ٧٥٠ الف جنيه	-
٨	بنك التنمية الصناعية المصرية	-	١.المشروعات الصغيرة آلا يزيد رأس مالها عن ١.٤ مليون جنيه مصرى ٢.المشروعات الصغيرة جداً لا يزيد رأس مالها عن ٧٠٠ ألف جنيه ٣.المشروعات الحرفية لا يزيد رأس مالها عن ١٠٠ الف جنيه	وهذه التعاريف تعتمد على تعريف البنك الدولى للإنشاء والتعمير، حيث يقوم بنك التنمية الصناعية بتعديل حجم هذه الأصول بصفة دورية فى ضوء معدلات التضخم لأسعار السلع الرأسمالية.

م	الجهة	معيار "عدد العمال"	معيار "راس المال"	ملاحظات
٩	الصندوق الاجتماعى للتنمية مجلس الوزراء	٥٠ مشتغل فأقل	يتراوح مابين ٥٠ ألف ومليون جنيه	-
١٠	بنك مصر	١٠٠:١٠ عامل	لا يزيد عن ٥٠٠ الف جنيه بعد استبعاد الأرض والمبانى	-
١١	بنك فيصل الاسلامى المصرى	٩٩:١٠عاملا	لا يزيد عن نصف مليون جنيه	-
١٢	جمعية بنك رجال الأعمال بالإسكندارية	لا يزيد عن ١٥ عاملاً	-	-
١٣	شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفى	-	من ٤٠ الف جنيه و٥ مليون جنيه بما فيه قيمة القرض المطلوب ولاتدخل فيه قيمه الأرض والمبانى	-
١٤	بنك الوطنى للتنميه	من ١:٥ عامل	من ٢٥٠:١٠٠٠٠٠٠جنيه	-

المصدر: أشرف البنان،"الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة" كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٨٩،سبتمر ٢٠٠٣،

٣.٢ خصائص المشروعات الصغيرة[x]:

١- قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، وذلك أن نسبة القيمة المضافة بها إلي الأصول الثابتة تعتبر أعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة.
٢- تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كفاءتها وامتصاص فوائد الأموال العاطلة والمدخرات والعمل على تشغيلها وتدوير رؤوس الأموال.
٣- ارتفاع المستوي المهارى للعمالة المشتغلة بها نظراً للتخصص الدقيق.
٤- سهولة إقامة علاقات قوية مع المجتمع المحلى ومعرفة دقيقة بالعملاء.
٥- إمكانياتها العالية نسبياً في تعظيم مواردها المالية والبشرية من خلال تخصصها الشديد وصغر حجمها، حيث تؤدي إمكانها في التخصص إلي تخفيض تكاليف الإنتاج.
٦- سهولة تأسيسها نسبياً نظراً لعدم حاجتها إلي رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة.
٧- تعد المشروعات الصغيرة صناعات مغذية لغيرها من المشروعات المتوسطة والكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلى... إلخ.

مصادر الحصول على الأموال اللازمة للمشروعات الصغيرة:[xi]

هناك طريقتان أمام المشروع للحصول على التمويل إما عن طريق الملكية أو عن طريق الاقتراض.

والشكل التالى يوضح مصادر التمويل المختلفة:

ثالثاً: علاقة البنوك والمؤسسات المالية فى تمويل المشروعات الصغيرة:

١.٣ مقدمة:

يؤدي القطاع المصرفي دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية للمجتمع بوجه عام والمشروعات الصغيرة بوجه خاص، وذلك نظراً لطبيعة عمل تلك المشروعات والتى تعتمد بشكل أساسى في تمويل أعمالها على البنوك لعدم توافر المناخ التشريعي والاجتماعى في الوقت الحالى الذى تتمكن فيه من الحصول على التمويل الذى تحتاجه من أسواق رأس المال أو من مصادر تمويلية أخرى.

وتعتبر المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية والبنوك المتخصصة القناة الطبيعية لتلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة.[xii]

٢.٣ علاقة البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة:[xiii]

يظهر دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة واضحاً خاصة البنوك التجارية والمتخصصة. ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التى تقوم بتمويل المشروعات والاستثمار فيها، أو إنشاء وحدات خاصة داخل البنوك لتمويل هذه المشروعات **ويأخذ الخدمات التمويلية التى تقدمها البنوك لهذه المشروعات أشكالاً عديدة مثل:**

١- القروض قصيرة الأجل والتى تتفق مع معدلات نشاط ودخل بعض المشروعات.

٢- القروض المتكررة، حيث يتم فتح حساب ائتماني جديد عند انتهاء مدة القرض و سداد التزاماته نحو العميل. وفي هذه الحالة يعتمد حجم القرض على التدفقات الائتمانية للعميل.

٣- القروض متناهية الصغر أو التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف (بدون ضمان) التى تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة.

٤- شراء حسابات القبض بخصم أو تمويل شراء الأصول التى تقع جميعها في إطار منهج التفهم لاحتياجات العميل.

عند تقديم هذه الخدمات لابد على البنوك أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

١- أن تكون المنافذ الخاصة بتقديم هذه الخدمات قريبة من مواقع المشروعات.
٢- استخدام إجراءات مبسطة لمنح القروض.
٣- التقليل من الوقت ما بين التقدم لطلب القرض والحصول عليه.
٤- تحسين الصورة العامة للبنك فيما يتعلق بمدى توافر خدماته للطبقات ذات الدخول المنخفضة.

الجزء الثالث: منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج بجمع المعلومات من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح بحيث يزيد رصد المعرفة الموضوعية، وقد تم الاعتماد على الدراسة النظرية والدراسة الميدانية لتحقيق أهداف الدراسة

١- مجتمع الددراسة:

تتكون الدراسة من مجتمعان هماجميع ملاك المشروعات الصغيرة ومسئولي إدارات الائتمان فى بنك التنمية و الائتمان الزارعى وبنك التعمير والإسكان، تم اختيار العينة من أصحاب المشروعات ومسئولى الائتمان بطريقة عشوائية. نظراً لعدم وجود إطار لمجتمع الدراسة تم تحديد حجم العينة (٣٨٤) استنادا للجداول الإحصائيه التى تحديد حجم العينة فى ظل البيانات التالية:حجم مجتمع الدراسة كبير وغير محدد،معامل الثقة ٩٥%،حدود الخطأ ±٥%.[xiv]

٢- أساليب التحليل الإحصائي:

اتبعت الباحثة الإجراءات التالية لإتمام التحليل الإحصائي للبحث:

(أ) مرحلة إدخال ومعالجة البيانات:

قامت الباحثة بمراجعة استمارة الاستبيان للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لإدخال البيانات والتحليل الإحصائي حيث تم استبعاد الاستمارات التي لا تتوافر

بها الشروط اللازمة، ثم قامت بتكوير (ترميز) المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences(SPSS) وفي إطار ذلك تم تكوين المتغيرات التالية:

(ب) مرحلة الإحصاءات الو صفية:

قامت الباحثة باستخراج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بسمات مفردات عينة االدراسة ثم الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ـ هذا ويشمل الإحصاء الوصفي كل من، المتوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف المعياري والترتيب على أساس القيم الأقل تشتتاً أو الأكثر تجانساً.

(ج) مرحلة الإجابة على الأسئلة البحثية:

١- المقاييس الإحصائية الوصفية متمثلة فى المتوسطات الحسابية المرجحة، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، والترتيب وذلك لتحديد سمات عينة الدراسة.

٢- استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين المتغيرات.

الجزء الرابع: نتائج الدراسة الميدانية

مقدمة:

تناولت الباحثة في هذا الفصل إجراءات التحليل الإحصائي والأساليب التي تم استخدامها في تحقيق أهداف الدراسة، ويبدأ بتحديد إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي التي اتبعتها الباحثة في كل من الإحصاء الوصفي، التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية المرجحة، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، والترتيب وذلك لتحديد سمات عينة الدراسة، الإحصاء التحليلي متمثل فى استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation)) لقياس العلاقة

"علاقه التمويل بالاقتراض من المصارف المتخصصة فى ربحية المشروعات الصغيرة".

أولاً: الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

محور الربحية

جدول رقم (٢)

الإحصاء الوصفي (التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) بعد الربحية فى المشروعات الصغيرة من وجهه نظر اصحاب المشروعات الصغيرة

العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١- التخصص والخبرة في مجال المشروع يؤدى لنجاحه.	٤.٦٤	٠.٦٦٣	١٤.٣٠	١
٢- عند الاعتماد على التمويل الذاتى المشروع يحقق أرباحاً.	٣.٩٣	٠.٧٧١	١٩.٦٠	٢
٣- عند الاعتماد على التمويل بالاقتراض فإن المشروع يحقق أرباحاً.	٣.٨٣	١.١٩٢	٣١.١٣	٤
٤- يساهم التمويل من المصرف فى إنجاح المشروع.	٤.٠٥	٠.٨٠٢	١٩.٨٠	٣
المتوسط العام	**٤.١١**	**٠.٥٣٩**	**١٣.١٢**	**-**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- إن اتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على متغير "الربحية"، وذلك بمتوسط حسابي قدرة (٤.١١) وبمعامل اختلاف قدره (٠.٥٣٩%)، أى بما يعادل نسبة اتفاق (١٣.١٢%).
- وأهم العبارات اتفاقاً، (التخصص والخبرة في مجال المشروع يؤدى لنجاحه)، (عند الاعتماد على التمويل الذتى المشروع يحقق أرباحاً)، (يساهم التمويل من المصرف فى إنجاح المشروع)، بمعاملات اختلاف مقدارها (١٤.٣٠%)، (١٩.٦٠%)، (١٩.٨٠%)، على التوالي.
- أما اقل العبارات اتفاقاً، (عند الاعتماد على التمويل بالاقتراض فإن المشروع يحقق أرباحاً)، بمعاملات اختلاف مقدارها (٣١.١٣%)، طبقاً لاستجابات مفردات عينة الدراسة.

جدول رقم (٣)

الإحصاء الوصفي (التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) بعد ربحية المشروعات الصغيرة من وجهه نظر مسئولى الائتمان

العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
٥- تخفيض سعر الفائدة علي القرض الممنوح.	٣.٧٨	١.١٩٥	٣١.٥٧	٣
٦- التعاون من الجهات الداعمة للقروض يضمن نجاح المشروع.	٣.٤٧	١.٠٨١	٣١.١٨	٢
٧- يقوم المصرف بمنح القروض لشراء الموجودات الثابتة للمشروع.	٣.٢٣	٠.٩٩٨	٣٠.٨٦	١
٨- يقوم المصرف بتسويق منتجات المشروع.	٣.٠٢	١.٠١٧	٣٣.٧٠	٤
المتوسط العام	**٣.٣٧**	**٠.٦٢٥**	**١٨.٥٢**	**-**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- إن اتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو المحايدة على متغير "ربحية المشروعات الصغيرة"، وذلك بمتوسط حسابي قدرة (٣.٣٧) وبمعامل اختلاف قدرة (١٨.٥٢%)، أى بما يعادل نسبة اتفاق (٨١.٤٨%).
- وأهم العبارات اتفاقاً، (يقوم المصرف بمنح القروض لشراء الموجودات الثابتة للمشروع)، (التعاون من الجهات الداعمة للقروض يضمن نجاح المشروع)، (تخفيض سعر الفائدة علي القرض الممنوح)، بمعاملات اختلاف مقدارها (٣٠.٨٦%)، (٣١.١٨%)، (٣١.٥٧%)، على التوالي.
- أما أقل العبارات اتفاقاً، (يقوم المصرف بتسويق منتجات المشروع.)،بمعامل اختلاف مقداره (٣٣.٧٠%)، طبقاً لاستجابات مفردات عينة الدراسة.

ثانياً: اختبار صحة الفرض:

الفرض: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالاقتراض والربحية فى المشروعات الصغيرة .

وفيما يلي اثبات الفرض:

- **نص الفرض البحثي:**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالاقتراض و الربحية فى المشروعات الصغيرة.

- **متغيرات الفرض:**
  - التمويل بالاقتراض
  - الربحية
- **الأسلوب الإحصائي المستخدم:**

تم استخدام معامل ارتباط بيرسونPearson correlation ليحدد مدى قوة واتجاه العلاقة بين عناصر الدراسة، فإذا كان مستوى المعنوية أقل من

(٠.٠٥) دل ذلك على وجود علاقة دالة إحصائياً، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من (٠.٠٥) دل ذلك على عدم وجود علاقة دالة إحصائياً.

جدول رقم (٤)
يوضح نتائج اختبار العلاقة بين
"التمويل بالاقتراض والأداء المالي للمشروع (الربحية، المخاطرة، السيولة)."
باستخدام معامل ارتباط بيرسونPearson correlation

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
١- الربحية	.٢٢١	٠.٠٥*	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).
*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

من الجدول السابق يتضح:

- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين " التمويل بالاقتراض والربحية فى المشروعات الصغيرة ، حيث بلغ معامل الارتباط (٢٢١.) بمستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

- **إثبات الفرض:**

يتم قبول الفرض الإحصائي البديل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالاقتراض والربحية فى المشروعات الصغيرة،ورفض الفرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالملكية الربحية فى المشروعات الصغيرة.

الجزء الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج اختبارات الفروض الدراسة:

جدول رقم (٥)
ملخص نتائج فروض الدراسة

الفرض	تحقيقه
الفرض الفرعي الثالث: لا توجد علاقة ارتباط بين التمويل بالاقتراض والربحية في المشروعات الصغيرة.	ثبت عدم صحة الفرض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

ثانياً:النتائج العامة :

١- تخفيض سعر الفائدة على القرض الممنوح يزيد من ربحية المشروع.
٢- التعاون من الجهات الداعمة يضمن نجاح المشروع.
٣- توفر السيولة فى المشروع له علاقه بنوع التمويل.

ثالثاَ: التوصيات:

١- على المصارف أن تقوم بشراء الموجودات لأصحاب المشروعات الصغيرة.
٢- توفير مصادر التأجير التمويلى.
٣- إلغاء الضمانات ويكفى ضمان المشروع فقط.

المراجع:-

١- التقارير المنشورة عن البنك المركزي ٢٠١٠ – ٢٠١٤.
٢- أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، دار وائل،عمان،٢٠٠٥، ص١٧٠، ص١٧١.
٣- أحمد محمد غنيم، **إداره البنوك**، المنصورية، المكتبه العصرية،٢٠٠٧، ص٢٠.
٤- أحمد صلاح عطية، **الاستثمار والتمويل فى المنشات المالية**، الدار الجامعية،٢٠١٠، ص١٧.
٥- أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص١٨، ص ١٩.
٦- هشام جبر، **"إدارة المصارف"**، مكتبة الكتب العربية، ٢٠٠٨، ص١١٥.
٧- إبراهيم مختار، **"التمويل المصرفي"**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥، ص٥٧.
٨- هايل عبد المولى طشطوش، **"المشروعات الصغيرة ودوره فى التنمية"**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٢، ص١٧.، ص١٨
٩- محمد عبدالرحمن عبدالعال،**مرجع سبق ذكره**، ص١٨، ص١٩.
١٠-نيفين طلعت صادق، **"برامج الدعم المقدمة فى مجال حاضنات الأعمال"**، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١١، ص٥٤.
١١-نجلاء فتحى، **"مشكلات تمويل مرحلة البداية فى المشروعات الصغيرة"**، رسالة ماجستير، القاهرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨، ص٢٧.
١٢-محمد عبد الكريم إبراهيم، **"دور البنوك التجارية فى قياس منتجات الائتمان فى المشروعات الصغيرة"**، مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢، ص ص ١٩٩ – ٢٤١.
١٣-هدى حسين الشبح، **"دور البنوك التجارية المصرية فى تمويل المشروعات الصغيرة بعد ثورة ٢٥ يناير"**، مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢، ص ص ١٩٧ – ٢٤١.
١٤-محمود صادق بازرعة،**"بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارت التسويقية"**دار النهضة، القاهرة، ١٩٩٥،ص٩٥.